

Distr.: General
11 November 2019
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة
الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

ستنظم المملكة المتحدة، في إطار رئاستها لمجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر، مناقشة
مفتوحة يوم الثلاثاء ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر بشأن دور المصالحة في صون السلام والأمن الدوليين.
وتجدون طيه مذكرة مفاهيمية لتطلع عليها الدول الأعضاء التي ترغب في المشاركة في هذه
المناقشة. وأرجو ممتنا تعميم هذه المذكرة المفاهيمية باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) كيرين بيرس



مرفق الرسالة المؤرخة ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ الموجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة مذكرة مفاهيمية للمناقشة المفتوحة التي سيعقدها مجلس الأمن بشأن دور المصالحة في صون السلام والأمن الدوليين في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، الساعة ١٠:٠٠، في قاعة مجلس الأمن

الهدف

تهدف هذه المناقشة المفتوحة إلى المساهمة في تعميق فهم ما يؤدي إلى المصالحة في سياق الجهود الرامية إلى بناء السلام والحفاظ عليه، ودورها وقيمتها بوصفها عملية وهدفا في إطار جهود بناء السلام الأعم، وكيف يمكن للأمم المتحدة أن تحسّن ما تقدمه من دعم للمصالحة من أجل منع تجدد النزاع وتعزيز السلام والأمن المستدامين.

معلومات أساسية

في البلدان والمجتمعات المحلية المتضررة من النزاع، بما في ذلك العديد من البلدان المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن، تؤدي المصالحة دورا مهما في عمليات الإنعاش وفي الحيلولة دون وقوع مزيد من دورات العنف وانعدام الأمن. وقد أكد كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن أهمية المصالحة باعتبارها جزءا من نهج شامل للحفاظ على السلام^(١). غير أنه ما زالت هناك خلافات بين صانعي السياسات والممارسين بشأن التعاريف والنطاق والنهج المتبعة فيما يتعلق بالمصالحة.

ومنذ أوائل تسعينات القرن الماضي، ارتبطت المصالحة ارتباطا وثيقا بالعدالة الانتقالية، ولا سيما بعدها الإصلاح الذي يركز على الاعتراف بالضحايا، وإعادة بناء الثقة، والحيلولة دون وقوع انتهاكات في المستقبل، وهو نموذج عززته لجننا الحقيقة والمصالحة الرائدتين في شيلي وجنوب أفريقيا. وشكلت في كثير من الأحيان مسألة كيفية تناول المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان الواسعة النطاق جزءا من هذا الخطاب.

وفي الأساس، إن المصالحة تتعلق ببناء العلاقات أو إعادة بنائها. وفي هذا الصدد، لقد جرى تصورها بشكل واسع على أنها مجموعة من العمليات الرامية إلى تغيير العلاقات بين الأفراد والجماعات في المجتمع، وكذلك بين المجتمع والدولة، سعيا إلى هدف مستقبلي قائم على الشمول والإنصاف سياسيا واجتماعيا واقتصاديا، وبالتالي تجنب تجدد النزاع. وتشكل حماية الأقليات، سواء الدينية أو العرقية أو غيرها، وتحقيق النجاح في إدماجها في الحياة الاقتصادية والسياسية الوطنية أحد العناصر الحيوية. وبالنسبة للبلدان المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن، مثل أفغانستان وسوريا وجنوب السودان وميانمار، ستكون المصالحة عاملا حاسما في إيجاد حل دائم ومستدام لتلك النزاعات.

(١) قرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦) وقرار الجمعية العامة ٧٠/٢٦٢.

وقد أثمرت التجربة دروساً مستفادة واسعة النطاق فيما يتعلق بدور وقيمة المصالحة باعتبارها عملية وهدفاً في بناء السلام والحفاظ عليه، والدور الذي يمكن أن يقوم به المجتمع الدولي والأمم المتحدة دعماً لجهود المصالحة. ومن بعض الدروس الرئيسية ما يلي:

- مسك البلدان بزمام عمليات المصالحة على نطاق واسع أمر حيوي لنجاحها؛
- عمليات المصالحة الوطنية والمحلية يكمل بعضها بعضاً. ففي أزمات تتراوح مواقعها ما بين أفغانستان وجنوب السودان وليبيا، أصبح من الواضح أن التعامل مع الجهات الفاعلة على المستوى الوطني لوحده لا يكفي لتسوية النزاعات المحلية، وأن الديناميات المحلية تشكل عاملاً مباشراً وطويل الأجل في تحقيق السلام المستدام؛
- يمكن لزعماء المجتمعات المحلية والزعماء الدينيين أداء دور حاسم في جهود المصالحة على الصعيد المحلي والوطني، ولا سيما في معالجة المسائل المتعلقة بحرية الدين والمعتقد^(٢).

وللأمم المتحدة عدد من الأدوات المتاحة لها لدعم المصالحة، فالمبعوثون الخاصون والممثلون الخاصون للأمين العام يمكنهم استخدام مساعيهم الحميدة لمساعدة النظراء الوطنيين في تعزيز مبادرات المصالحة؛ ويمكن أن تستخدم كيانات الأمم المتحدة تأثيرها في الميدان لدعم تسوية المنازعات على المستوى المحلي وبناء الثقة في عمليات المصالحة الوطنية (على نحو ما قامت به بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بفعالية كبيرة)؛ وكثيراً ما تكلف بعثات الأمم المتحدة وأفرقة الأمم المتحدة القطرية الشريكة لها بدعم تصميم وبدء تنفيذ برامج العدالة والمساءلة (كما هو الحال بالنسبة لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو).

وتتيح هذه المناقشة المفتوحة محفلاً للدول الأعضاء للاستفادة من الخبرة العملية المكتسبة من عمليات المصالحة للنظر في أفضل الممارسات، والعوامل التي يمكن أن تسهم في نجاح عمليات المصالحة، ودور مجلس الأمن، والكيفية التي يمكن بها لبعثات الأمم المتحدة وقياداتها والشركاء تشجيع عمليات المصالحة المحلية والوطنية. وستركز مداخله المملكة المتحدة على الأقليات الدينية وحرية الدين والمعتقد.

أسئلة إرشادية

بالنظر إلى ما للمناقشة من أهداف شاملة، يمكن أن تساعد الأسئلة التالية في توجيه مداخلات الدول الأعضاء:

- ١ - ما هي الدروس العملية التي يمكننا استخلاصها من تجارب عمليات المصالحة السابقة؟
- ٢ - كيف يمكن لمجلس الأمن أن يدمج المصالحة بشكل منهجي بدرجة أكبر في النظر في الحالات القطرية المدرجة في جدول أعماله؟
- ٣ - كيف يمكن لمجلس الأمن ومنظمة الأمم المتحدة أن يدعموا على أكمل وجه عمليات المصالحة التي تضطلع البلدان بالمسؤولية عنها، وضمن أي أطر أو أهداف أعم أو بالافتتان معها؟

(٢) في المملكة المتحدة، أبرز تقرير أعده في الآونة الأخيرة أسقف ترورو بناء على تكليف من الحكومة أهمية إشراك الزعماء الدينيين في دعم المصالحة.

- ٤ - ما هي النهوج اللازمة للربط بين مبادرات المصالحة على الصعيدين الوطني والمحلي على نحو فعال؟
- ٥ - ما هو الدور الذي يمكن للزعماء الدينيين وقادة المجتمعات المحلية الموثوق بهم القيام به في مجال المصالحة؟
- ٦ - كيف يمكن للعدالة الانتقالية وعمليات المساءلة الإسهام بفعالية في المصالحة؟
- ٧ - ما هي نهج الشراكات وبناء قدرات الجهات الفاعلة المحلية التي ينبغي أن تتبعها بعثات الأمم المتحدة في سياق تسوية النزاعات وأعمال المصالحة؟
- ٨ - كيف يمكن للأمم المتحدة أن تتشارك مع جهات أخرى متعددة الأطراف من أجل تعزيز عمليات المصالحة وكفالة استدامة تسوية النزاعات والمصالحة؟

الشكل

تعقد المناقشة المفتوحة في قاعة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ابتداء من الساعة ١٠:٠٠ يوم الثلاثاء ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩. وسيترأسها اللورد أحمد، لورد منطقة ويمبلدون، وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث والأمم المتحدة وجنوب آسيا بالمملكة المتحدة. وسيقدم المتكلمون التالية أسماؤهم إحاطات:

- أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة
- ألبسلان أوزردم، عميد كلية تحليل النزاعات وتسويتها في جامعة جورج ميسون
- متكلم آخر من المجتمع المدني (يؤكد لاحقاً)